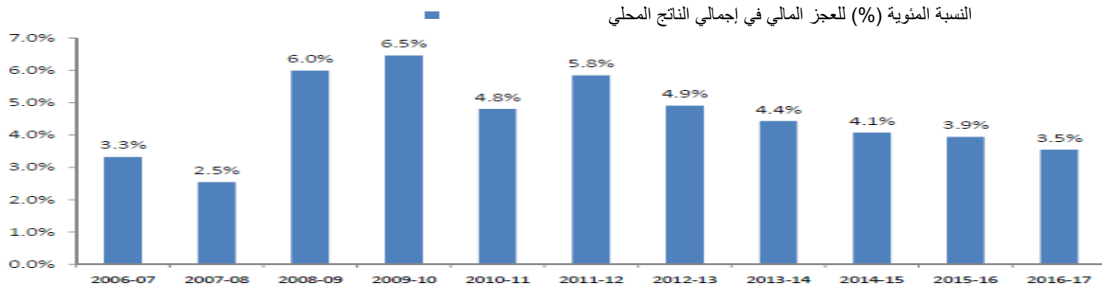


مسار توحيد القوائم المالية



المصدر: الحكومة الهندية: بحوث صندوق الاستثمار المشترك لشركة بوتي أي

أهم الدروس المستفادة من الموازنة المالية للاتحاد الهندي في العام المالي 2016-2017 (من إبريل 2016 حتى مارس 2017)

- تسارع نمو الاقتصاد ليصل إلى 7.6% في العام المالي 2015-2016.
- انخفاض عجز الحساب الجاري من 18.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام الماضي إلى 14.4 مليار دولار أمريكي هذا العام، ومن المتوقع أن يصل إلى 1.4% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية هذا العام، ووصلت احتياطات الصرف الأجنبي إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق إذ وصلت إلى 350 مليار دولار أمريكي تقريباً.
- أعلنت الحكومة عن زيادة الإنفاق في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، والقطاع الاجتماعي، وقطاع البنية التحتية وقامت كذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة رسملة المصارف، وذلك لتلبية الطلب المباشر للقطاعات المحتاجة.
- ستعمل الحكومة على مواصلة برنامج الإصلاح الحالي وموافقة البرلمان على التعديلات الدستورية حتى يمكن تفعيل ضريبة السلع والخدمات (GST)، وكذلك موافقة البرلمان على قانون الإعسار والإفلاس وغيرها من الإجراءات الإصلاحية الهامة المعروضة على البرلمان.
- ظل العجز المالي في التقديرات المفتح (RE) للعام المالي 2016-2015 وتقديرات الموازنة (BE) للعام المالي 2017-2016 عند 3.9% و3.5% من إجمالي الناتج القومي (GDP) على التوالي.

الإصلاحات المعلن عنها في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

- ستُتاح الفرصة لاستثمار الأجنبي في قطعي التأمين والمعاشات في المسار التلقائي بما يصل إلى 49% مع مراعاة المبادئ التوجيهية القائمة حالياً والخاصة بالإدارة والرقابة الهندية والمقرر أن تقوم الهيئات الرقابية بمراجعتها.
- سيُسمح بنسبة 100% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شركات إعادة هيكلة الأصول عن طريق مسار تلقائي. وسيُسمح للمستثمرين الأجانب في المحافظ المالية (FPIs) بما يصل إلى 100% في كل شريحة من إيرادات الأوراق المالية التي تصدرها شركات إعادة هيكلة الأصول مع مراعاة السقف الخاص بكل قطاع.
- سيزيد حد الاستثمار للمؤسسات الأجنبية في البورصات الهندية من 5 إلى 15% بالتساوي مع المؤسسات المحلية.
- سيزيد الحد الحالي للاستثمار الذي يصل إلى 24% للمستثمرين الأجانب في المحافظ المالية في المشروعات المركزية لقطاع العام - بخلاف المصارف - المسجلة في البورصات إلى 49% لتجنب الحاجة إلى موافقة مسبقة من الحكومة لزيادة استثمارات المستثمرين الأجانب في المحافظ المالية.
- سيجري التوسع في سلة الأدوات المؤهلة لاستثمار الأجنبي المباشر لتشمل أدوات هجينة مع مراعاة شروط معينة.
- سيُسمح بالاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة أخرى تنظمها الهيئات الرقابية في القطاع المالي بالإضافة إلى أنشطة 18 شركة مالية محددة لا تعمل في الأنشطة المصرفية (NBFC)، ومسومح به الآن بموجب المسار التلقائي.
- سيحصل المستثمرون الأجانب على الإقامة مع مراعاة شروط معينة، ويحصل هؤلاء المستثمرون حالياً على تأشيرات أعمال فقط بما يصل إلى 5 سنوات في كل مرة.

الإصلاحات في القطاع المالي

- لزيادة مشاركة الأفراد في شراء الأوراق المالية الحكومية سيعمل بنك الاحتياطي الهندي (RBI) على تسهيل مشاركتهم في الأسواق الأولية والثانوية عن طريق البورصات والدخول إلى منصة التداول (NDS-OM).
- لتسهيل زيادة تعمق سوق سندات الشركات تم الإعلان عن الإجراءات التالية:
 - ستقوم الشركة الهندية للتأمين على الحياة بتخصيص صندوق لزيادة التمويل المقدم لمشروعات البنية التحتية، وسيساعد ذلك الصندوق في زيادة التصنيفات الائتمانية للسندات التي قامت شركات البنية التحتية بتوعيمها وفتح الطريق للمستثمرين لإنشاء استثمارات طويلة الأمد.
 - سيصدر بنك الاحتياطي الهندي (RBI) مبادئ توجيهية لتحفيز عدد كبير من المقترضين للحصول على نسبة معينة من احتياجاتهم التمويلية عن طريق آلية السوق بدلاً من المصارف.
 - سيجري التوسع في سلة الاستثمارات من المستثمرين الأجانب في المحافظ المالية لتشمل سندات الديون غير المدرجة والأوراق المالية ذات الدخل الثابت الذي يدفع من خلال وسيط وتصدرها الشركات ذات الغرض الخاص (SPVs) العاملة في مجال الأوراق المالية.
 - سيقوم المجلس الهندي للأوراق المالية والصرف (SEBI) بإنشاء منصة للمزادات الإلكترونية خاصة بعروض الدين الأولية لوضع نظام اقتصادي خاص بأسواق الاكتتاب الخاص في سندات الشركات وتمكين ذلك النظام.
- سيقوم بنك الاحتياطي الهندي (RBI) والمجلس الهندي للأوراق المالية والصرف (SEBI) بإنشاء قاعدة بيانات كاملة لسندات الشركات تشمل كلاً من قطاعي السوق الأولية والثانوية.
- تم تقديم مقترح لتخصيص 3.68 مليار دولار في العام المالي 2016-2017 لإعادة رسملة مصارف القطاع العام (PSBs)، وسيجري تفعيل مكتب مجالس إدارة المصارف (Bank Board Bureau) خلال العام المالي 2016-2017، وسيقدم المكتب خارطة طريق لتقوية مصارف القطاع العام.
- من أجل الحصول على حلول سريعة للأصول المُجهد، سيجري تعزيز محاكم استرداد لديون (DRTs).

الأثر في السوق

الموازنة العامة تفي بصفة عامة بجوانب القيود المالية وتعالج مسائل التنمية الريفية ومختلف الإصلاحات الإدارية وعمليات التبسيط في المجال الضريبي. ارتفعت أسواق الأسهم والسندات بشكل كبير في ظل هذه التوقعات والإعلان عن إجمالي اقتراض أقل من المتوقع.

هذا التقرير لا يمثل عرضاً للأسماء أو الوحدات ولا يمثل كذلك توصية ولا بيان بالأراء ولا إعلان، ولا يمثل التقرير كذلك توقعاً ولا إقراراً بالتغيرات المستقبلية المحتملة في معدلات أو أسعار آتيا من الأوراق المالية، ومحتويات البيان السابق بغرض الإعلام فقط دون النظر إلى أهداف أو حالة مالية خاصة أو احتياجات معينة لأي شخص محدد قد يتلقى هذا البيان، يجب على مستخدميه هذه الوثيقة طلب المشورة فيما يخص مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو استراتيجيات استثمارية يحتويها هذا المستند.